عكس الموضع الأول. فمثال التي تصدق[٧] على اجزاء الشيء مفردة ولا تصدق[٨] على كله مجموعة قول القائل: الخمسة منها زوج والخمسة منها فرد، فالخمسة اذن زوج وفرد معًا وذلك كذب، فأن الزوجية والفردية انما صدق كل واحد منهما على جزء من الخمسة غير الجزء الذي صدق عليه الآخر فإذا حمل على الكل كان كذبًا. 35

ومثال[٩] المحمولات التي تصدق مفردة على كل الشيء ولا تصدق عليه مركبة قول القائل: انت عبد، وانت لي، فأنت عبد لي، وذلك مما قد يكذب.

وأما الموضع الذي من الاعجام فمثل ان يتغير[١٠] اعراب اللفظ فيتغيّر مفهومه أو يغيّر 166b من المدّ الى القصر، او من التشديد الى التخفيف، أو من الوصل الى الوقف، او يهمل اعرابه، او يبدّل لفظه واعجامه؛ والذي يكون من قبل النقط انما يكون من قبل المكتوب فقط مثل ما يعتذر به جالينوس عن ابقراط في مواضع انتقدت عليه[١١]. وامثلة تغيّر المفهوم لتغيّر الاعراب ولاهماله كثيرة موجودة، مثل قول القائل: ضرب زيدًا عمر[١٢] اذا كان زيد هو المضروب وعمر هو الضارب، وذلك كثير؛ وكذلك ما[١٣] يعرض عند تغيّر النقط او اهماله وهو الذي يسمّى «التصحيف»، وان كان هذا كما قلنا انما يعرض في الخط فقط[١٤].

واما الموضع الذي من شكل الالفاظ فمثل ان تكون صيغة لفظ المذكر صيغة 10-15 لفظ المؤنث او صيغة لفظ المفعول صيغة لفظ الفاعل، فيوهم ان المذكر مؤنث والمفعول فاعل، مثل قول القائل[١٥]: عاصم بمعنى معصوم[١٦].

قال: فهذه هي المضِلات التي تكون من قبل الالفاظ، وقد يظهر انها[١٧] ستة بطريق القسمة. وذلك ان اللفظ انما يغلط اذا لم يطابق المعنى، واذا لم يطابق المعنى فظاهر انه قد دلّ على معنى اكثر من واحد لأنه لا يخلو ان يدلّ على ذلك المعنى وعلى معنى زائد عليه، أو على ذلك المعنى وعلى معنى ناقص عنه. واذا كان ذلك كذلك فقد دلّ على معنى اكثر من واحد اما بزيادة منه على المعنى او نقصان منه. واذا كان[١٨] كذلك فلا تخلو دلالته على معنى اكثر من واحد: اما من قبل ما يؤخذ مفردًا، واما من قبل ما يؤخذ مضمونًا الى غيره. ثم اذا كان من جهة ما هو مفرد فلا يخلو ذلك من ثلاثة اقسام: اما ان يكون ذلك له من قبل صيغته الاولى الموضوعة وهذا هو الاسم المشترك، واما ان يكون ذلك له من قبل زيادة او نقصان

في حروفه او تبدل ترتيبها وهو التغليط الذي قيل فيه انه من قبل الشكل، واما ان يكون في احواله الخارجة وهو التغليط الذي يعرض من قبل الاعراب والتثقيل والتشديد وغير ذلك من الأشياء التي جرت بها العادة في الالسنة. واذا عرض له ذلك من قبل ما هو مضموم الى غيره فلا يخلو ان يعرض له[١٩] ذلك في نفس التركيب؛ واما ان يعرض له عند تغيّره من افراد الى تركيب وهو موضع القسمة، واما من تركيب الى افراد وهو موضع التركيب. واذا كان من المعروف بنفسه ان ليس ها هنا قسمة شائعة للفظ يدلّ بها على اكثر من معنى واحد من جهة ما هو مغلط بذاته لا من جهة ما هو مغلط بالعرض، مثل التغليط الذي يعرض عنه عند الابدال، اعني ابدال لفظ مكان لفظ، فظاهر ان المواضع المغلطة من الالفاظ هي هذه الستة.

— ٥ —

القول في المغلطة[١] من المعاني

قال: والمواضع المغلطة من المعاني سبعة مواضع: احدها: اجراء ما بالعرض 66b-20 مجرى ما بالذات. والثاني: اخذ المقيد مطلقًا بأن يؤخذ ما سبيله ان يصدق مقيّدًا فقط على انه صادق بإطلاق، اعني ما كان مقيّدًا بصفة[٢]، اعني بصفة ما، اما بزمان، أو بمكان، أو غير ذلك من انواع التقييدات. والثالث: الغلط الذي يقع من قلة العلم بشروط التبكيت وانتاج مقابل ما اعترف الخصم بوجوده. والرابع: موضع اللاحق. والخامس: المصادرة على المطلوب. والسادس: اخذ ما ليس بسبب على انه سبب. والسابع: اخذ المسائل الكثيرة على انها مسئلة واحدة.

فالمغلطات التي تكون مما بالعرض تقع متى اتفق ان يحمل شيء على شيء بالذات، ويتفق لأحد الشيئين امر بالعرض، فانه يظن ان ما بالعرض يوجد لأحد ذينك الشيئين بالذات. ومثال ذلك قول القائل: زيد المشار اليه غير الانسان، وزيد انسان، فالانسان غير الانسان. وذلك ان حمل الانسانية على زيد هو بالذات وعرض لزيد من جهة ما هو شخص ان كان غير الانسان الذي هو نوع كلي،